# 1973... حرب مفتوحة على التأويل

**انطوان شلحت**

مع اقتراب كل ذكرى لحرب أكتوبر (أو تشرين) 1973 يتكرّر الانطباع بأنها، بالنسبة لكثر من الإسرائيليين، بمثابة «حرب غير منتهية»، بما يُحيل دلاليًا إلى أنها ما زالت مفتوحةً على التأويل. وفي غمرة جائحة كورونا، صادف عدة مرات أن طُرح تساؤل عما إذا كان ثمّة وجه للمقارنة بين أزمة الجائحة وحرب 1973؟ وهناك من يعتقد أن المقارنة تصحّ من عدّة وجوه، ليس أبسطها أن الجائحة داهمت الدولة، كما العالم، على حين غرّة، مثلما كانت الحال، إلى حدّ ما، بالنسبة إلى الحرب المذكورة، من حيث كونها، من ناحية، لم تكن متوقعةً استخباراتيًا، كما يزعم بعضهم خلافًا لبعض آخر يدّعي العكس. ومن ناحية أخرى، من زاوية وقائع خوضها، ناهيك بالاستعداد لها، والتي كانت أن تفضي إلى إلحاق هزيمة ثانية تمحو أثر هزيمةٍ لحقتها بدول عربية قبل ذلك بستة أعوام في حربٍ خاطفة دامت ستة أيام، وعندما استراحت في اليوم السابع ألفت نفسها رابضةً على مزيد من أراضي فلسطين التاريخية، وكذلك على أراضٍ مصرية وسورية. وإذ نقول إن المفاجأة ليست أبسط ما انطوت عليه الجائحة لدى مقارنتها بحرب 1973، مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك من نفى ذلك جملة وتفصيلًا، فإننا نقصد بالأساس أن هناك ما هو أبعد دلالةً منها، بما قد يرسم ما يشبه البورتريه للواقع القائم في إسرائيل حاليًا، فالذين يعتقدون أن إسرائيل كسبت الحرب، في نهاية المطاف، يؤكّدون، في الوقت عينه، أنها أصيبت بخسائر جسيمة، بينما تسبّب الفشل الاستخباراتي المريع بصدمةٍ هائلة للجمهور العريض. ومثلما كتب بعض هؤلاء، فإنه على غرار بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، قد تكون إسرائيل خرجت من الحرب منتصرة، لكنها خسرت إحساسها بالمنعة، وتآكل يقينها بأن «جيشها لا يقهر»!

والآن على أعتاب ذكرى تلك الحرب، فإن أول ما نطالعه من تأويل يتمثل في تكرار استنتاج مؤدّاه أن تجهيز الجيش الإسرائيلي لأي حربٍ قد يخوضها يجب أن يتم «على أساس القوة التي يمتلكها العدو الذي سيحاربه». لا «بناء على تقديرات إسرائيل نياته». وهذا درسٌ تلقاه جميع الذين أخذوا على إسرائيل، بمؤسستيها السياسية والعسكرية، استغراقها حتى الثمالة في مشاعر النشوة التي انتابتها بعد الانتصار الذي حققته في حرب حزيران/ يونيو 1967. وهي مشاعر تسبّبت إثر الحرب المذكورة بشيوع تقديرات لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، تتعلق بقوة مصر وجيشها، مبنية على النيات والرغبات أكثر مما على قوتهما الحقيقية، وفي مقدمها التقدير بأن مصر لم تعد قادرةً على شنّ حربٍ ضد إسرائيل. ولقد شهد أحد الضباط الإسرائيليين من الذين اشتركوا في حرب 1973 أنه سمع بنفسه رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش في ذلك الوقت، يقول أمام دورة ضباط من فرقة المظليين إن «مصر باتت دولة يُرثى لها»!

يلي هذا التأويل مباشرة تأويل يستند إلى وقائع عملية «سيف القدس» في مايو/ أيار الفائت، ويشير إلى أن اعتماد إسرائيل على «تحقيق انتصار» بواسطة سلاح الجو فقط هو بمنزلة خطأ استراتيجي فادح، حسبما لا ينفكّ يؤكد اللواء احتياط، يتسحاق بريك، الذي شغل سابقًا منصب قائد الكلية العسكرية، والمسؤول عن معالجة شكاوى الجنود في الجيش الإسرائيلي. برأي بريك، طوال سنوات كانت قوة سلاح الجو بارزة في مواجهة طائرات العدو وتفوّقه عليه واضح، لكن قدراته تعطّلت في الستينيات في مواجهة القذائف والصواريخ. وفي السنوات الأخيرة، أهمل سلاح البر وتدهور، وهو الآن على وشك الانهيار. وفي عملية «سيف القدس»، أثبتت حركة حماس، كما يؤكد، قدرة كبيرة على الصمود، وواصلت إطلاق القذائف، حتى تحت هجمات غير مسبوقة لسلاح الجو، لم تؤدِ إلى ردعها، وتمكنت من شلّ الحياة في معظم أنحاء الدولة طوال المعركة، وتسبّبت بأضرار اقتصادية تُقدّر بمليارات الدولارات، جرّاء توقف جزء كبير من الاقتصاد المُنتج، بالإضافة إلى التكلفة الباهظة لآلاف القنابل الدقيقة التي أسقطت على أهداف في غزة.

# عن «نكتة» استرداد الأموال المنهوبة

**عبد اللطيف السعدون**

ليس ثمّة غرابة في أن يثير «مؤتمر استرداد الأموال المنهوبة» الذي احتضنته بغداد قبل أيام كل هذا الفيض من التعليقات الساخرة، والنكات اللاذعة الطريفة، في مواقع التواصل، وعلى السنة العراقيين الذين وجدوا فيه مادة للتندّر وقضاء الوقت، وسط فصل طقس حار طال مكوثه عندهم، كما ليس ثمّة غرابة في أن يتصرّف «حيتان» الفساد الكبار، وكان الأمر لا يعنيهم، إذ يتسابقون على الترحيب بالمؤتمر، وفي إزجاء طروحات وحلول لما يرونه مناسباً لأحوالهم ولذرّ الرماد في عيون «الحسّار» الذين يلاحقونهم، ومنهم من حضر بعض جلساته، مصغياً ومتابعاً بحرارة، ومطمئناً لما يمكن أن يسفر عنه، في حين أن «المؤتمر» لم يكن أكثر من «نكتة» موسم طازجة بامتياز، وقد لحق بسلسلة مؤتمرات «علاقات عامة»، ابتكرها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، جديدها «مؤتمر قمة بغداد لدول الجوار»، الذي دخل التاريخ المميت، كما مؤتمرات قبله. ولكن فضيلة واحدة تظل لمؤتمر اليوم: أنه كشف حجم الأموال المنهوبة من العراق طوال عقدين، والتي قدّرها تقرير رسمي من داخل المؤتمر بثلاثمئة وستين مليارا من الدولارات، فيما يقول خبراء مالیون معنيون إنها تصل إلى أكثر من تريليون دولار، وهو ما يساوي ميزانيات دول عديدة. ووصفت «تغريدة» ساخرة على موقع «تويتر» المؤتمر بأنه أحد إنجازين مهمين، اقترفهما الكاظمي في الأسبوع الأخير. الثاني اجتماعه المفاجئ مع المطرب حسام الرسام، حيث كلّف الأخير بإنجاز أغنية لدورة كرة القدم الخليجية التي تستضيفها البصرة العام المقبل.

إشارة لافتة برزت في جلسات المؤتمر، وهي الإعلان عن نجاح هيئة النزاهة في استرداد ما يقرب من أربعين مليون دولار من الأموال المنهوبة، أي ما يساوي قطرة صغيرة في بحر هذه الأموال. ما يعني أن ما استردّ هو ما نهبته «حيتان» صغيرة لا حول لها ولا طول، أما «الحيتان» الكبيرة، وهي معروفة ومشخّصة، فقد ظلت خارج المساءلة القانونية، وإذا ما جرى الحال على هذا المنوال، وحتى لو خلصت النيات، فإننا نحتاج عقوداً، ربما قرناً، كي نسترد المال كله، وقد ألقت الحكومة بفشلها في هذا الجانب على «عدم توفر تعاون دولي»، ودعت إلى تكوين «جبهة ضاغطة على المجتمع الدولي» لاسترداد ما نهب.

أصدرت ما يقرب من ثلاثمئة أمر قبض واستقدام بحقّ وزراء ونواب وذوي درجات وظيفية خاصة، إلا أن هذه الأوامر لم تفعّل بحكم امتلاك بعضهم «الحصانة» التي توفرها لهم مناصبهم، أو لأن بعضهم الآخر يتمتّع بحماية مليشيات أو أحزاب معينة، لا تمكّن حتى رجال القانون من الاقتراب منهم.

تظل طامة كبرى، وهي أن هناك أشكالاً مبتكرة لنهب المال العام لا يمكن رصدها أو التحدّث من مجرياتها، كونها تعتمد على فتاوى «شرعية» تضمن للفاعلين الحرية التامة في وضع اليد عليها والتصرّف بها، لأن «المال العام مجهول المالك وليس له صاحب، وشرعية التصرف به بوضع اليد عليه ودفع الخمس لمرجعية»، وقد استغل بعض ولاة الأمور تلك «الفتاوى» المزعومة في ترتيب عمليات مشبوهة، لتهريب كميات من النفط إلى خارج البلاد، وبيعها في السوق السوداء، أو الاستحواذ على واردات المنافذ الحدودية، وتوزيد أسماء أحزاب ومليشيات وشخصيات سياسية كونها تقف وراء تلك العمليات.

هذا نطل الحقيقة برأسها بلا مؤتمر وبلا بطيخ، وبلا تكاذب متبادل بين اللصوص وحُماتهم من أحزاب ومليشيات ومافيات. هنا يمكن أن تدقّ الأجراس، وبخطوات بسيطة سريعة ومعلنة، يمكن استرداد معظم ما نهب من مال، عبر تفعيل قانون الكسب غير المشروع، ورفع الحصانة عن الرؤوس التي تدير عمليات الفساد والإفساد، وتشكيل هيئات قضائية مستقلة، لإنجاز هذه المهام في مدّة محدودة، ووفق ضوابط قانونية تحقق العدل، ولا تظلم أحداً.

ومن دون ذلك، سنظل نسمع جعجعةً ولا نرى طحناً!

(كاتب عراقي)

# الانقلابُ في السودان فِكرةٌ مُستحيلة

**جمال محمد إبراهيم**

**(1)**

كتب ياسر عرمان، وهو مستشارٌ سياسيٌ لرئيس وزراء السودان، قبل أيام، مقالاً بثّ خلاله تعليقاً عمّا يتردّد في الشارع السوداني عن احتمالات وقوع انقلاب يطيح حكومة الفترة الانتقالية الحالية، فسطّر بالقلم المبين، وبالصوت العالي، أنّ الانقلاب فكرة مستحيلة. وعلى الرغم من استعصاءات تعترض مسيرة الفترة الانتقالية التي جاءت بها انتفاضة شعبية في السودان، وأسقطت نظام عمر البشير، وكان أفدح تلك الاستعصاءات تململ الشارع السوداني من الضائقة المعيشية، فإنّ عرمان يؤكّد أن ليس من مجال لانقلاب عسكري يتولّى حكم البلاد، غير أن العين الفاحصة سترى في الحيثيات ما يقطع أن الاستحالة التي قال بها ذلك المستشار قد لا تسندها، في الظاهر، وقائع حاضرة أو واقع ماثل، بل الذهنية العسكرية، خصوصاً في بلدان العالم الثالث، لا تملك ما يعيبنا على الصبر، وتحمّل عثرات النّخب المدنية في إدارة أحوال بلدانها السياسية والاقتصادية، فتجنح النخب العسكرية إلى المغامرة بتحريك المدرّعات، والشروع في حمل أسلحتها والاستيلاء على السلطة، بليلٍ أو بنهار.

**(2)**

من ينظر في خريطة الانقلابات في منطقة الشرق الأوسط يرى أن أول انقلاب هو الذي وقع في العراق في 1936، وشكل بداية مسلسل الانقلابات العسكرية، ثم تلاه انقلاب حسني الزعيم في سورية عام 1949، ثم تعدّدت المحاولات الانقلابية العسكرية، فكان أشهرها انقلاب 1952 في مصر، لكنه مثّل، تاريخياً، أوّل انقلاب يقع في القارة الأفريقية، ثم توالت المحاولات الانقلابية في بلدان الشمال الأفريقي، نجح بعضها وفشل آخر، في السودان والجزائر وليبيا والمغرب وتونس، غير أن ظاهرة الانقلابات العسكرية قد تجاوزتْ منطقة الشمال الأفريقي، واناحت شرقاً وغرباً وجنوباً في القارة السمراء، بعدما نالت تلك البلدان الأفريقية استقلالها في سنوات النصف الثاني من القرن العشرين. ويجمع المُحللون السياسيون على أن وقوع الانقلابات العسكرية في بلدان العالم الثالث قد جاء، في معظمه، بحيثيات حملت إدانةً للنّخب المدنية التي تولّتْ إدارة بلدانها وإطاحتها، لكنّها سرعان ما تحوّلت إلى أنظمة ديكتاتورية وشمولية غاشمة. وما أطال عمر تلك الأنظمة إلا اتباعها أساليب القهر وسلب إرادة الشعوب والحكم بقبضات حديدية، فهيّئت شعوبها لإسقاطها. ذلك ما شهدناه في عام 2011، والذي سماه المحللون مواسم ربيع عاصفة أسقطتْ رياحها بعض أنظمةٍ رسختْ أعواما طوالاً في منطقة الشرق الأوسط والشمال الأفريقي.

زكريا الزبيدي (سيف دحلح/فرانس برس)

بالانضمام إلى حركة فتح. ولم يلبث، في بداية عام 1990 أن اعتُقل ثانية، وحُكم عليه بالسجن أربعة أعوام ونصف العام، وكانت والدته تزوره هو وشقيقه الأكبر ووالده الذي أفرج عنه لإصابته بورم في الدماغ، وسمع زكريا نبأ وفاته في أثناء اعتقاله في سجن جنين من مكبرات الصوت في المسجد القريب.

في السجن، بدأت تظهر معالم مرحلة سياسية جديدة، سُميت مرحلة «السلام»، وسمّاها زكريا مرحلة «الاستسلام». كان ثمّة تناقض بين ما هو مكتوب في الكتب والكرّاسات التنظيمية التي بين أيدي الأسرى وما يتسرّب من أنباء عن اتفاق أوسلو، بين المُتمسّك بالمبادئ الثورية والشوق للحرية.

بعد الخروج من المعتقل، استوعبت أجهزة السلطة أغلب الأسرى المحرّرين، لكن حين اشتعلت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، تغيّر كل شيء؛ عاد زكريا إلى مخيم جنين، واصبح قائدًا في كتائب شهداء الأقصى. وفي بداية مارس/ آذار 2002، بدأت معركة مخيم جنين الأولى، استشهدت والدته برصاصة قناص. وفي معركة مخيم جنين الثانية في إبريل/ نيسان من العام نفسه، استشهد شقيقه طه، وفي اليوم الأخير من المعركة كانت الذخيرة قد نفدت من المقاتلين، ولم يتبقّ من حيّز لحركتهم غير مئات الأمتار. اقترح بعضهم التسليم، أما زكريا فاختبأ بين الركام، وبقي تحت الأنقاض مع عدد من رفاقه (8 يوماً)، بعد أن نفدت ذخيرته، وأجاب أحدهم حين قال «انتهت اللعبة»، بأنها لم تنتهِ، «ونحن من سيكتب نهايتها».

يروي الزبيدي في رسالته أخبارًا عن عدة محاولات نُفذت لاغتياله، خرج من بعضها برصاصات أو حروق، ونجا بأعجوبة من أخرى، وعاش مطاردًا ضمن حاضنته الشعبية، واستمرّت لعبة الصيّاد والتنين، كما يسمّيها، حتى عام 2007، حين عقدت الأجهزة الأمنية الفلسطينية اتفاقًا مع العدو الصهيوني يقضي بإصدار عفو عام عن المطاردين والناشطين في انتفاضة الأقصى، شريطة تسليم سلاحهم للسلطة الفلسطينية. وشمل هذا الاتفاق زكريا الزبيدي الذي اتجه للعمل الثقافي، وعُيّن مديرًا لمسرح الحرية في مخيم جنين، حيث يتعلّم الأطفال الفنون المسرحية والموسيقى. لم تُدم هذه الفترة طويلًا، إذ سرعان ما نكث العدو بوعده. وفي نهاية عام 2011، ألغي العفو، ونصحته السلطة الفلسطينية بأن يسلم نفسه إليها حتى لا يعتقله العدو، ويا لها من حمايةٍ تُمنح للمناضلين بأن يُعتقلوا من دون محاكمة في سجون الأجهزة الأمنية الفلسطينية لقضاء خمسة أشهر فيها!

اعتقل العدو الصهيوني، قبل عامين ونصف العام، الزبيدي في وسط رام الله، وأودعه السجن من دون محاكمة، قبل أن يقرّر هو ورفاقه الخمسة الخروج في إجازةٍ يتجوّلون فيها في مرج ابن عامر، ويتنسمون هواء، رغم أنف السجّان، وليعيدوا كتابة فصل جديد في ملحمة الحرية.

لعل زكريا، عندما يُكمل كتابة رسالته، يضيف إليها فصولًا جديدة تتعلق بنفق الحرية الذي شكّل علامة بارزة في نضال الفلسطينيين. ولعله يتذكّر أن يروي للأجيال القادمة كيف أهمل اتفاق أوسلو الأسرى، وكيف تدافع السلطة عن أسرها خلال أكثر من ربع قرن على الاتفاق، حتى أصبحت السجون الإسرائيلية اليوم تضم في زنازينها 4850 أسيرًا؛ منهم 540 أسيرًا إداريًا، و225 طفلًا وقاصرًا، و40 أسيرة، و11 نائبًا منتخبًا في المجلس التشريعي، و25 أسيرًا مما قبل اتفاق أوسلو، و544 أسيرًا محكومًا بالسجن مدى الحياة، و499 محكومًا بأكثر من 20 عامًا. ولعله يضيف فصلًا آخر عن نهاية انتفاضة الأقصى، وما هي المساومات التي تمّت على أعناق قادتها، وكيف للسلطة وطنيةٍ أن تكون وكيلًا عن العدو، وتساوم على سحب أسلحتهم التي عجز العدو عن نزعها، مقابل وعود زائفة، انتهت بأن ضُمّت السجون أغلب النشطاء ممن نجوا من الاغتيالات المدبرة، ولعل ذلك شكّل صدمةً جديدة لزكريا الزبيدي، فاقت صدمته حين كان في السجن ينتظر أخبار اتفاق أوسلو. ففي المرة الأولى كان ثمّة أمل بالخروج من المعتقل، وداعبت بعضهم أحلام بناء دولة. أما في المرة الثانية فقد أضحت الانتفاضة في نظر قادة السلطة كارثة، والتنسيق الأمني مقدّسًا، والمناضل إرهابيًا.

لم تنته رسالة زكريا الزبيدي بعد، فما زال أمام زكريا ورفاقه فصول عديدة لكتابتها، يسطّرونها بدمائهم، ويدوّنون بها جدران الزنزانة، ويردّد صداها في كل فلسطين، ويردّد صوته أحرار العالم، فهم وحدهم من سوف يكتب نهاية فصولها.

(كاتب فلسطيني)

> لم تنته رسالة زكريا الزبيدي بعد، فما زال أمام زكريا ورفاقه فصول عديدة لكتابتها، يسطّرونها بدمائهم

# الصيّاد والتنين... حكاية زكريا الزبيدي

**معين الطاهر**

عنوان هذه المقالة مقتبسٌ من مسودة رسالة قدّمها زكريا الزبيدي إلى جامعة بيرزيت، ويشرف عليها عبد الرحيم الشيخ، لنيل درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة، بعنوان «الصيّاد والتنين: المطاردة في التجربة الوطنية الفلسطينية من 1905–2018». وقد جاءت في 169 صفحة، تحمل شعار الجامعة التي يعتقل الاحتلال أكثر من ثمانين طالبًا من أبنائها، تمهيدًا لمناقشتها التي لم تتم، نظرًا إلى ظروف زكريا الزبيدي المناضل المطارد، ومن ثم الأسير لدى العدو، من دون محاكمة، منذ عامين ونصف العام. وهي رسالة، كما قال بيان الجامعة «قُدّمت في عام 2018، ولا تزال قيد التحضير، ولم يتم تحويلها بعد إلى لجنة النقاش، وذلك في انتظار ضبطها ومراجعتها مع كاتبها، عبر العائلة والمحامي، كما جرى الغرف الأكاديمي». وليس من واجب هذه الأسطر منح تقييم أكاديمي، أو إبداء رأي بحثي في الرسالة ومضمونها وقيمتها العلمية، فهذه من مهمات لجنة الإشراف والمناقشة في جامعة بيرزيت، ولعل زكريا يضيف إليها فصلًا أخيرًا عن قصة الهروب من سجن جلبوع، يصف فيها لحظات الحرية التي عاشها وعشناها معه في الأيام الخمسة التي قضاها طليقًا مع رفاقه، قبل أن يعود، برغم القيد، حرًا إلى محبسه، فيما بقينا نحن أسرى واقع والشوق للحرية.

تضم رسالة الزبيدي أربعة فصول، يوضح، في أولها، الإطار النظري الذي اعتمده للدراسة. ويعنون الثاني بـ «المطاردة وثقافة المواجهة»، مقدمًا فيه نماذج تاريخية عربية وعالمية. أما الثالث فيتحدث عن المطاردة في الثقافة الفلسطينية، بين الفكر والتجربة، مرورًا بالحقبة العثمانية والانتداب البريطاني وحتى الانتفاضة الأولى، وهي فصول غلب عليها الطابع النظري والتاريخي، وأخيرًا الفصل الرابع، وهو موضوعنا، وعنوانه «تجربة الصيّاد والتنين في الساحة الفلسطينية بين المفهوم والواقع»، وهو في حقيقة الأمر سيرة ذاتية لزكريا الزبيدي نفسه في مواجهة الاحتلال الصهيوني، الذي يصفه بالصياد، فيما يطلق على نفسه اسم التنين.

ولد «ز. ز.»، كما يسميه في الحالة موضع الدراسة، عام 1976، من عائلة تنحدر من قرية وادي الحوارث قضاء حيفا، جُرح جدّه في معارك عام 1948، واعتُقل جدّه الأخر في سجن شطة، حيث شارك في الهروب الكبير من المعتقل. ولعل الإصرار على الهروب، والتطلّع إلى الحرية، أمرٌ لازم زكريا نفلًا عن أجداده، وتأثرًا بالتربية والبيئة التي تربّى عليها في مخيم جنين.

جرحه الأول كان في عام 1988، على أعتاب الانتفاضة الأولى، حين قرّر الاحتلال هدم منزله، فتظاهر الأهالي، وانتفض الأطفال، وبينهم زكريا، يرجمون الجنود بالحجارة، فأصيب حينها برصاصةٍ في قدمه، وله من العمر 13 عامًا. أما والده فقد قرّر عدم المغادرة، فالمكان لا يمكن هدمه، والمنزل تسهّل إعادة بنائه. بعدها بعام، اعتُقل الزبيدي للمرة الأولى ستة شهور، وعند الإفراج عنه، كان قد حسم أمره بالانضمام إلى حركة فتح. ولم يلبث، في بداية عام 1990 أن اعتُقل ثانية، وحُكم عليه بالسجن أربعة أعوام ونصف العام، وكانت والدته تزوره هو وشقيقه الأكبر ووالده الذي أفرج عنه لإصابته بورم في الدماغ، وسمع زكريا نبأ وفاته في أثناء اعتقاله في سجن جنين من مكبرات الصوت في المسجد القريب.

في السجن، بدأت تظهر معالم مرحلة سياسية جديدة، سُميت مرحلة «السلام»، وسمّاها زكريا مرحلة «الاستسلام». كان ثمّة تناقض بين ما هو مكتوب في الكتب والكرّاسات التنظيمية التي بين أيدي الأسرى وما يتسرّب من أنباء عن اتفاق أوسلو، بين المُتمسّك بالمبادئ الثورية والشوق للحرية.

بعد الخروج من المعتقل، استوعبت أجهزة السلطة أغلب الأسرى المحرّرين، لكن حين اشتعلت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، تغيّر كل شيء؛ عاد زكريا إلى مخيم جنين، واصبح قائدًا في كتائب شهداء الأقصى. وفي بداية مارس/ آذار 2002، بدأت معركة مخيم جنين الأولى، استشهدت والدته برصاصة قناص. وفي معركة مخيم جنين الثانية في إبريل/ نيسان من العام نفسه، استشهد شقيقه طه، وفي اليوم الأخير من المعركة كانت الذخيرة قد نفدت من المقاتلين، ولم يتبقّ من حيّز لحركتهم غير مئات الأمتار. اقترح بعضهم التسليم، أما زكريا فاختبأ بين الركام، وبقي تحت الأنقاض مع عدد من رفاقه (8 يوماً)، بعد أن نفدت ذخيرته، وأجاب أحدهم حين قال «انتهت اللعبة»، بأنها لم تنتهِ، «ونحن من سيكتب نهايتها».

يروي الزبيدي في رسالته أخبارًا عن عدة محاولات نُفذت لاغتياله، خرج من بعضها برصاصات أو حروق، ونجا بأعجوبة من أخرى، وعاش مطاردًا ضمن حاضنته الشعبية، واستمرّت لعبة الصيّاد والتنين، كما يسميها، حتى عام 2007، حين عقدت الأجهزة الأمنية الفلسطينية اتفاقًا مع العدو الصهيوني يقضي بإصدار عفو عام عن المطاردين والناشطين في انتفاضة الأقصى، شريطة تسليم سلاحهم للسلطة الفلسطينية. وشمل هذا الاتفاق زكريا الزبيدي الذي اتجه للعمل الثقافي، وعُيّن مديرًا لمسرح الحرية في مخيم جنين، حيث يتعلّم الأطفال الفنون المسرحية والموسيقى. لم تُدم هذه الفترة طويلًا، إذ سرعان ما نكث العدو بوعده. وفي نهاية عام 2011، ألغي العفو، ونصحته السلطة الفلسطينية بأن يسلم نفسه إليها حتى لا يعتقله العدو، ويا لها من حمايةٍ تُمنح للمناضلين بأن يُعتقلوا من دون محاكمة في سجون الأجهزة الأمنية الفلسطينية لقضاء خمسة أشهر فيها!

اعتقل العدو الصهيوني، قبل عامين ونصف العام، الزبيدي في وسط رام الله، وأودعه السجن من دون محاكمة، قبل أن يقرّر هو ورفاقه الخمسة الخروج في إجازةٍ يتجوّلون فيها في مرج ابن عامر، ويتنسمون هواء، رغم أنف السجّان، وليعيدوا كتابة فصل جديد في ملحمة الحرية.

لعل زكريا، عندما يُكمل كتابة رسالته، يضيف إليها فصولًا جديدة تتعلق بنفق الحرية الذي شكّل علامة بارزة في نضال الفلسطينيين. ولعله يتذكّر أن يروي للأجيال القادمة كيف أهمل اتفاق أوسلو الأسرى، وكيف تدافع السلطة عن أسرها خلال أكثر من ربع قرن على الاتفاق، حتى أصبحت السجون الإسرائيلية اليوم تضم في زنازينها 4850 أسيرًا؛ منهم 540 أسيرًا إداريًا، و225 طفلًا وقاصرًا، و40 أسيرة، و11 نائبًا منتخبًا في المجلس التشريعي، و25 أسيرًا مما قبل اتفاق أوسلو، و544 أسيرًا محكومًا بالسجن مدى الحياة، و499 محكومًا بأكثر من 20 عامًا. ولعله يضيف فصلًا آخر عن نهاية انتفاضة الأقصى، وما هي المساومات التي تمّت على أعناق قادتها، وكيف للسلطة وطنيةٍ أن تكون وكيلًا عن العدو، وتساوم على سحب أسلحتهم التي عجز العدو عن نزعها، مقابل وعود زائفة، انتهت بأن ضُمّت السجون أغلب النشطاء ممن نجوا من الاغتيالات المدبرة، ولعل ذلك شكّل صدمةً جديدة لزكريا الزبيدي، فاقت صدمته حين كان في السجن ينتظر أخبار اتفاق أوسلو. ففي المرة الأولى كان ثمّة أمل بالخروج من المعتقل، وداعبت بعضهم أحلام بناء دولة. أما في المرة الثانية فقد أضحت الانتفاضة في نظر قادة السلطة كارثة، والتنسيق الأمني مقدّسًا، والمناضل إرهابيًا.

لم تنته رسالة زكريا الزبيدي بعد، فما زال أمام زكريا ورفاقه فصول عديدة لكتابتها، يسطّرونها بدمائهم، ويدوّنون بها جدران الزنزانة، ويردّد صداها في كل فلسطين، ويردّد صوته أحرار العالم، فهم وحدهم من سوف يكتب نهاية فصولها.

(كاتب فلسطيني)



# «أوكوس» والزعل الفرنسي

**ارنست خوري**

يمكن استيعاب الغضب الفرنسي حيال إبرام تحالف AUKUS (الأحرف الأولى للبلدان الثلاثة) بين أستراليا وبريطانيا وأميركا، من مداخل عديدة، لا علاقة لأي منها بالقيمة المالية لصفقة الغواصات الفرنسية التي كان من المفترض أن تشتريها كانبيرا من باريس بموجب اتفاق وقعته العاصمتان عام 2016. 31 مليار يورو (50 مليار دولار أسترالي)، في لغة التحالفات الاستراتيجية الكبرى هو رقم هامشي للغاية، وأستراليا ستعوض على مجموعة «نافال غروب» الفرنسية للصناعات الدفاعية، بمبلغ مجز بسبب إلغاء صفقة الغواصات التقليدية التي احتلّت مكانها أخرى أميركية تعمل بالدفع النووي. كانت بريطانيا حتى اليوم البلد الأجنبي الوحيد الذي حمل شرف امتلاكها منذ عام 1958. الانفعال الفرنسي ينصبّ على التحالف الأمني، لا على إلغاء صفقة الغواصات، ففرنسا أحسنت قراءة الحدث على أنه تهميش لها في منطقة كانت تعتبر نفسها إحدى سيداتها. وعندما سارعت التصريحات الفرنسية إلى التذكير بموقع فرنسا في منطقة المحيطين (الهندي والهادئ)، أجاب جو بايدن شخصياً بما يواسي فرنسا في الظاهر، ويحدّ من قيمتها الاستراتيجية في المضمون. قال إن «فرنسا لديها وجود مهمّ في منطقة الأطلسي-الهندي وهي شريك وحليف أساسي». إذاً، بحسب الرئيس الأميركي، لفرنسا وجود في الأطلسي - الهندي لا في الهندي - الهادئ وهنا بيت القصيد، لا بل القصيدة كلها. وبترجمة سياسية فورية لكلام بايدن، فإن المحيط الأطلسي هو الماضي، وكذلك فرنسا، بينما منطقة المحيطين، الهندي والهادئ، هي الحاضر والمستقبل، وهي لأرباب التحالف الجديد.

ولانتقال مركز العالم من المحيط الأطلسي إلى المحيطين الهندي والهادئ قصة طويلة كان كارل ماركس وفريدريك إنغلز قد تنبّآ بجزء من فصولها. منطقة الأطلسي كانت وريثة منطقة البحر المتوسط التي هيمنت على العالم زمن الإمبراطورية العثمانية والقسطنطينية وما قبل «اكتشاف» أميركا. حتى طرق التجارة البحرية الرئيسية كانت تنطلق من المتوسط وتعبر إلى الأطلسي، قبل أن تتوقف تلك العادة مع صعود الإمبراطوريات الغربية البحرية الكبرى. مع سيادة منطقة الأطلسي، وُلد عالم جديد: كابل المواصلات (التلغراف في حينها) الأول الذي تم مدّه عبر المحيطات في التاريخ، كان عام 1858، وقد عبر الأطلسي، ليربط ما بين لندن ونيويورك. عندما كنت تقول تجارة عالمية، تقول فوراً حواضر مثل ليفربول ومانشستر. مراكز القوة العالمية من أوروبا الغربية إلى أميركا الشمالية تقع على الأطلسي. طرق التجارة العالمية تعبر المحيط المذكور، والحروب الأجدى والأكبر لا بد أن تشهد عليها المياه الأطلسية الباردة... إنزال النورماندي مثلاً. وما تسمية الحلف الغربي المناهض للمعسكر الاشتراكي في 1949 بحلف شمال الأطلسي، إلا تعبير عن أنه مركز الكون، وأنّ من يسيطر على مياهه وعلى اليابسة التي تطل على أمواجه، يحكم العالم. لكن النظرية تلك كانت تعيش آخر عقودها عندما تأسس الحلف. كان ممكناً تلمس رياح التغيير وانتقال الأهمية الاستراتيجية من منطقة المحيط الأطلسي إلى المحيطين الهندي والهادئ حتى في أيام ماركس وإنغلز. كتبا عام 1850 أن نقطة الارتكاز للتجارة العالمية ستنتقل إلى منطقة المحيط الهادئ: لكن لا المخيلة ولا التحليل وصلا بالرجلين إلى توقع أن تكون للمحيط الهندي تلك الأهمية التي صارت له اليوم، وهي التي يعيش فيها نصف سكان العالم، وتتواجد فيها الصين، العدو الذي لطالما بحثت عنه أميركا بعد زوال الخطر الشيوعي، واستحال تضخيم «العدو الإسلامي» أكثر مما تم تضخيمه بالفعل.

فرنسا في ردة فعلها العنيفة على تهميشها بهذه الطريقة المهينة من تحالف «أوكوس»، كأنها توبّخ زمناً يمضي منذ عقود، وقد أن أوان الاعتراف بقوانين روح العصر الجديد: عدة العمل الضرورية لمواجهة الصين تتطلب ما ليس متوفراً في باريس. فلتبق فرنسا في الأطلسي، ولتشاهد مسلسل حرب الأفيون الثالثة.

# سورية... ترتيبات المرحلة المقبلة

**مروان قبلان**

فيما يشتدّ تفشّي وباء كورونا في مناطق شمال غرب سورية، تتجه الأنظار إلى القمة الروسية - التركية التي تعقد في سوتشي، في وقت لاحق من شهر سبتمبر/ أيلول الحالي، على وقع تصعيد روسي يهدف إلى فرض وقائع جديدة في المنطقة الأخيرة من مناطق ما يسمّى «خفض التصعيد». إذ تعمد موسكو، بعد أن أحكمت قبضتها على مناطق الداخل، إلى وضع ترتيبات خاصة بالمناطق الطرفية (الحدودية) التي تقع خارج سيطرتها، في إطار تفاهمات ثنائية أو متعدّدة الأطراف مع دول الجوار. في جنوب غرب البلاد، تمكّنت موسكو، بالتنسيق مع الأردن (وإسرائيل)، من إنهاء العمل باتفاق 2018، وإعادة المنطقة إلى سيطرة النظام، تمهيداً لإعادة فتح الحدود كلياً مع الأردن والاستعداد لتنفيذ اتفاق نقل الغاز والكهرباء إلى لبنان عبر سورية، والذي أجازته الولايات المتحدة.

وما إن أنهت موسكو ترتيب الأوضاع في جنوب غرب البلاد، حتى انتقل تركيزها إلى الشمال الذي تحكمه معادلات قوة مختلفة، والمرشّح لتطورات مهمة في المدى المنظور. في الشمال الغربي، تسعى روسيا إلى إلزام تركيا بفتح الطريق الدولي «إم 4» الذي يربط بين حلب واللاذقية، بموجب اتفاق الخامس من مارس/ آذار 2020، ودفع قوات المعارضة إلى شمال الطريق. وتحاول روسيا هنا على ما يبدو تكرار سيناريو السيطرة على طريق «إم 5» الرابط بين حماة وحلب، مطلع عام 2020، إذ فشلت قمة سوتشي في التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن. تبدو أهداف روسيا في هذه المرحلة محدودة، فهي على الأرجح لن تغامر بمعركةٍ شاملة في إدلب تكون مكلفة سياسياً وعسكرياً، تضعها في مواجهة مباشرة مع تركيا، كما حصل مطلع عام 2020، وتقوض الحوار الروسي - الأميركي الذي نجح في شهر يوليو/ تموز الماضي، بعد قمة بوتين - بايدن في جنيف، في الاتفاق على تمديد آلية إدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر معبر باب الهوى. كما أن حسم كلمة كبيرة في إدلب ستعرض العلاقات الروسية - الأوروبية لمزيد من التدهور، إذا حصلت موجة لجوء جديدة، فيما يصارع الجميع لاحتواء وباء كورونا. خلاف ذلك لا تريد روسيا، على ما يبدو، ولا هي مستعدّة، أقله الآن، لتحمل مسؤولية نحو أربعة ملايين سوري يعيشون في مناطق الشمال الغربي، فيما يمكن إبقاء العبء، ملقىً على كاهل الأتراك والأمم المتحدة.

في الشمال الشرقي، تبدو الترتيبات أعقد قليلاً بالنسبة إلى الروس، بسبب وجود «جار» إضافي كبير، هو الولايات المتحدة، إلى جانب تركيا طبعاً. وفيما تتفق روسيا وتركيا في رغبتهما دفع الولايات المتحدة للخروج من المنطقة، روسيا لأنها تريد عودة النظام ووضع يدها على ثروات المنطقة (نفط - غاز - قمح - قطن... إلخ)، حيث تسعى تركيا إلى القضاء، على مليشيات قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تعدّها فرعاً لحزب العمال الكردستاني الذي يقاتل من أجل

# غوتيريس والمرأة واللامساواة بين الجنسين

**عائشة البصري**

احتفت أوساط عربية عديدة بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، سيما بحّوث مديرة تنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، المعنيّة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وصفها غوتيريس بـ «البطلة في مجال الدفاع عن حقوق النساء والفتيات».

لا تتفق بعض المنظمات النسوية الوازنة مع هذا التوصيف، لكن ذلك لا يمنع أن مسيرة هذه الدبلوماسية الأردنية جديرة بالاحترام والتقدير. وبهذا التعيين، يستحق الأمين العام ذاته لقب «بطل» المرأة، بما في ذلك المرأة العربية، إذ بلغ تمثيل الأخيرة في الوظائف الأممية الرفيعة مستوىً غير مسبوق.

أصبح للمرأة العربية حضور ملحوظ في المنظمة الدولية في عهد كوفي عنان، منذ تولّي السّعودية ثريا عبيد إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2001، لتصبح بذلك أول امرأة عربية ترأس وكالة أممية. وفي العام ذاته، عيّن عنان ميرفت التلاوي، من مصر، مديرة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا). وخلفتها الأردنية ريما خلف، وتميّزت بجرأة موقفها المشرّف، إذ رمت استقالتها في وجه غوتيريس في ربيع 2017، ردّاً على ضغوط مارسها عليها كي تسحب أول تقرير دولي يوثّق جرائم إسرائيل ويصف الأخيرة بنظام فصل عنصري.

على الرغم من سُلطوية موقفه تجاه ريما خلف، مضى غوتيريس في استنكاره «تهميش النساء بشكل منظّم وتجاهلهن وإسكات صوتهن في عالم يخضع لسيطرة الذكور». منذ توليه رئاسة المنظمة الدولية، ورئيس الوزراء البرتغالي الأسبق يردّد في المحافل الدولية «أنا نسوي (feminist) وأفتخر».

ويعزو غوتيريس مشكلات العالم الحالية، من حروب لا نهاية لها إلى كارثة التغيّر المناخي، مُروراً بجائحة كورونا، إلى هيمنة النظام الذّكوري (البطريركي). ففي خطاب بعنوان «المرأة والسلطة»، ألقاه في جامعة نيو سكول في نيويورك، يوم 27 فبراير/ شباط 2020، جزم الأمين العام بأن النساء في كل مكان أسوأ حالاً من الرجال، لا لشيء سوى لأنهن نساء، يعانين «ظلماً ساحقاً»، من تمييزٍ وعنفٍ وكراهيةٍ في جميع أنحاء العالم، وحذّر من أن العنف ضد المرأة، بما في ذلك قتل الإناث (féminicides) قد بلغ مستوياتٍ تشبه زحف الوباء.

وبعد أن رسّخ الصورة النمطية للمرأة الضحية، دعا إلى تقويم اختلالات علاقات القوة بين الجنسين التي تَحرِم المرأة من تصدّر الحكومات ومجالس الشركات، وحثّ على مشاركتها السلطة على قدم المساواة، معتبراً الناشطتين نادية مراد وملالا يوسفزاي ضحيتي التطرّف الإسلامي، من «نماذج قيادة جديدة». ولو كان يؤمن أكثر بقدرات المرأة، العربية والمسلمة تحديداً، لاستحضر نجاح الشابّة السعودية سارة السحيمي التي تقود سوق الأسهم السعودي، أو المعمارية العراقية الراحلة زها حديد، أو الفلسطينية سها القيشاوي، كبيرة مهندسي البرمجيات في مشروع بناء مركبة فضائية تحمل روّاد الفضاء إلى كوكب المرّيخ، وما أدراك ما المرّيخ.

يؤمن الأمين العام بأن تحقيق المساواة بين الجنسين أمرٌ لا مناصّ منه إن أراد العالم التغلّب على حالات الطوارئ المناخية، من دون أن يشرح كيف يتأتّى ذلك، ثم يُحذّر من انتكاسة حقوق المرأة إن لم تلعب الأخيرة دوراً لا يقلّ مساواةً عن الرّجل في تصميم التّقنيات الرقمية، وكأنه يوحي بأن الرّجل يمنعها من الابتكار العلمي. كما ينتقد مفاوضات السلام التي ما تزال تستثني النساء، من دون أن ينتبه إلى أن خطاب الضحية الذي يستثني دور المرأة في الحروب يساهم، إلى حدّ ما، في استبعادها من عمليات السلام.

تعجّ خطابات غوتيريس عن المرأة بالتعميم والمبالغة وتستدل بدراسات ضعيفة. يتخبّط الأمين العام في التناقض الجوهري الذي يحكم بعض الخطابات النسوية التي لم تحسم أمرها بعد، ولم تقرّر إن كانت المرأة قويّة، (ذات كفاءات وقدرات، بما في ذلك على ممارسة العنف لحماية نفسها)، أم مستضعفة، وتحتاج إلى الحماية والرفع من قدراتها. تميل خطابات غوتيريس أكثر إلى وضع المرأة في خانة الفئات الهشّة، إلى جانب الأطفال والمعاقين والمسنين، وهي بذلك تنسجم مع سياسات «التمكين» الأممية، بما في ذلك من إقرار هذه السياسات ضمناً بعدم إيمانها بأن المرأة تمتلك القوّة من تلقاء ذاتها.

لا يأبه غوتيريس بهذه المفارقات، ويُؤمن بأن المساواة بين الجنسين أنجع «وسيلة لإعادة تعريف السلطة وتحويلها»، لكنه لا يحدّد مفهوم السلطة، وديناميّتها وهياكلها. وتعهّد، منذ تقلّد مهامه الأممية، برفع تمثيل المرأة في المناصب العليا، على الأقل داخل المنظمة، وفي حدود سلطته. ومنذ السنة الماضية، يفتخر بأن تعييناته قد حقّقت المساواة بين الجنسين في صفوف القيادة العليا للمنظمة، بتعيين 90 امرأة، مقابل 90 رجلاً.

ويخوّل له منصبه تعيين وكلاء الأمين العام والأمناء العامين المساعدين، والمديرين والمستشارين بالأمانة العامة، أما حين يتعلّق الأمر بالعمليات التي يتم إنشاؤها بتفويضٍ من مجلس الأمن، فإن تعيينه رؤساء بعثات حفظ السلام، والمبعوثين الخاصين والمستشارين، لا يتم إلا بموافقة مجلس الأمن.

انعكس تساوي القسمة الجندرية على المرأة العربية، وارتفع مستوى تمثيلها في قمة الهرم الوظيفي على نحو غير مسبوق. بالإضافة إلى ترؤس سيما بحّوث هيئة المرأة، عيّن غوتيريس المغربية، نجاة معلّا مجيد، ممثلة خاصّة له، ومعنيةً بالعنف ضد الأطفال.

ثم عيّن المصرية غادة والي وكيلة له ومديرة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، واختار الكويتية رولا عبد الله دشتي وكيلة له وأمينة تنفيذية للجنة إسكوا. وعلى مستوى النائبات، حظيت الأردنية ندى الناشف بمنصب نائبة المفوّضة السامية لحقوق الإنسان، وتقلّدت البحرينية خولة مطر منصب نائبة مبعوثه الخاص لسورية، كما عيّن غوتيريس السودانية حنان سليمان مساعدة له ونائبة المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف). وفي المجال الإنساني أيضاً، أوكل للمغربية نجاة رشدي مهمّة نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان، ومنسقة الشؤون الإنسانية.

بفضل هذه التعيينات، أصبحت أربع نساء عربيات (بحوث ومعلّا ووالي ودشتي) يتمتعن بعضوية كاملة في «فريق الإدارة العليا» للمنظمة الأممية. وانتقلت بذلك كلّ من بحّوث ودشتي إلى قمة المجموعات التنفيذية، بانضمامهما إلى «مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق»، الذي يجمع 31 رئيساً تنفيذياً لجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وهو أعلى جهاز إداري على مستوى المنظومة الأممية العالمية.

وصول المرأة العربية إلى مراكز الإدارة العليا في الأمم المتحدة مكسب كبير للمنظمة وللمنطقة، ولكنه لا يحقق بالضرورة المساواة بين الجنسين التي يدعو إليها غوتيريس، بل لا تتحقق المساواة حتى في صفوف الجنس ذاته، رجلاً كان أم امرأة. وفقاً لدراسة نشرها مركز التعاون الدولي (Center for International Cooperation) التابع لجامعة نيويورك، في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، فإن نصيب النساء من التعيينات العليا في الأمم المتحدة قد ارتفع بشكل ملحوظ، لكن النساء المنحدرات من أوروبا الغربية وأميركا الشمالية ما زلن المهيمنات على المناصب العليا بنسبة 38%.

يضاف إلى هذا التمايز، أو التمييز، بين النساء، اختلاف في نوع المهام الموكولة إليهن. فبينما تتولّى المرأة العربية مناصب قيادية يغلب عليها الطابع الاجتماعي والحقوقي، وتدور حول المرأة والطفل ومكافحة العنف، فلقد سلّم

> القسمة الجندرية المتساوية، على عكس ما توحي به خطابات غوتيريس النضالية، ليست عادلةً بين الجنسين

> لافت أن المرأة أصبحت تقود منظمات تعمل على إخضاع دول العالم لمزيد من العولمة

غوتيريس الأميركية روزمري دي كارلو رئاسة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وعهد إلى الفرنسية كاترين بولار تسيير إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، ونصّب الإسبانية آنا ماريا مينينديز كبيرة مستشاري السياسات في مكتبه التنفيذي، بينما ظفرت اليابانية إيزومي أكاميتسو بمنصب وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

قد تتشابه الألقاب وتتساوى الرواتب، وتتقابل المقاعد داخل مجالس الإدارة الأممية، ولكن السّلطة لا تتساوى بهذه الشكليات، ليس لأن غوتيريس لا يملك الرغبة في ذلك، ولكن لأن التعيينات العليا سياسية بالأساس، وتحتّم عليه الأخذ بالاعتبار علاقات القوة داخل المنظمة، حرصاً على ضمان تمويل أنشطتها. وهذا ما يفسّر اختيار الأميركية هنرييتا فور مديرة تنفيذية لـ «يونيسف»، التي جلبت للمنظمة خبرة دولية واسعة، وشبكة معارف شخصية في عالم الأعمال والسياسة، ودعماً أميركياً وأوروبياً، ما جعلها تؤمّن السنة الماضية ما يزيد على ملياري دولار، مساهمة من أميركا وألمانيا والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تبرّعات القطاع الخاص.

وتبعاً للمنطق البراغماتي نفسه، اختار غوتيريس الدنماركية إنجر لاكور أندرسن لرئاسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ليضمن الدعم المالي والسّياسي للدول الأوروبية، والاسكندنافية تحديداً، المعروفة بالتزاماتها البيئية، ويمكن قياس باقي التعيينات على الحسابات السياسية ذاتها.

وقلّما تنتقد الحركات النّسوية التمييز بين نساء الشمال والجنوب، ورجال الشمال والجنوب، ربما لأن هذه النظرة العمودية تضع مشكل السلطة في إطار أوسع، لا يخدم سردية مظلومية المرأة نتيجة النظام الذكوري، بل تطرح مشكل هيمنة «الليبرالية المتوحشة»، والدّور الذي تلعبه المرأة فيها، عنصراً فاعلاً في المجتمع، لا ضحية.

وفقاً لثوابت الخطاب النسوي، تشير الباحثة الأميركية بيج أرثير إلى أن تعيينات النساء في منظومة الأمم المتحدة لا تختلف كثيراً عن كبريات الشركات في القطاع الخاص، حيث تسجّل المرأة حضوراً ضعيفاً على مستوى الرؤساء التنفيذيين. وتستدل أرثير بدراسةٍ أبانت أنه، إلى حدود 2016، لم ترأس المرأة إلا منظمة واحدة من بين أكبر عشر منظمات أممية، من حيث الميزانية وعدد الموظفين، وبذلك لم تستطع إدارة أكثر من 5% من الميزانية الإجمالية لهذه المنظمات.

تغيرت الصورة منذ ذلك الحين، فعدد المديرات التنفيذيات في المنظومة الأممية وكبريات الشركات العالمية آخذ في الارتفاع، ومديرة «يونيسف» هنرييتا فور تشرف الآن على ميزانية تفوق 6,5 مليارات دولار، وتتساوى مع ميزانية إدارة حفظ السلام التي يرأسها الفرنسي جان بيير لاكروا. اللافت في هذا التغيير أيضاً أن المرأة أصبحت تقود منظماتٍ تعمل على إخضاع دول العالم لمزيد من العولمة، فلأول مرة، انتُخبت امرأة، النيجيرية الأميركية نغوزي أوكونجو- إيويلا، على رأس منظمة التجارة العالمية، بينما خلفت البلغارية كريستالينا جورجيفا الفرنسية كريستين لاغارد، في رئاسة صندوق النقد الدولي الذي أضرّت سياساته اللاإنسانية بالرجل والمرأة معاً. فهل يجب الاحتفال بهذا الإنجاز النسوي، أم ينبغي طرح دور المرأة في تكريس «المنظومة البطريركية»؟

من الواضح أن القسمة الجندرية المتساوية، على عكس ما توحي به خطابات غوتيريس النضالية، ليست عادلةً بين الجنسين، لأنها ليست عادلةً بين أفراد من الجنس ذاته، فمشاركة المرأة في القيادة بأعداد مساوية لأعداد الرجال عددية، شكلية، لا تهدّد علاقات القوة داخل المنظومة الدولية، وخارجها. وتولّي المرأة مراكز قيادية غير كفيلٍ بإلغاء القيود الاقتصادية والاجتماعية التي يخضع لها الرجل والمرأة معاً، ولن يتحرّر أيّ منها إلا بالتخلي عن الحرب الجنسانية التي تسمّم مجتمعاتنا، والانخراط في معركة إنسانية.

(كاتبة مغربية)

# أي مستقبل لـ«العدالة والتنمية» المغربي؟

**علي أنوزلا**

يوجد حزب العدالة والتنمية المغربي أمام مفترق طرق كبير بعد الهزيمة القاسية التي تلقاها في انتخابات 8 سبتمبر/ أيلول 2021، وحوّلته من أكبر حزب في البلاد إلى واحد من أصغر الأحزاب السياسية المهدّدة بالاندثار. وفي أول اجتماع لبرلمان الحزب الذي عقد نهاية الأسبوع الماضي، كان بادياً أن القيادة ما زالت تحت وقع صدمة الزلزال الكبير الذي ضرب حزبها.

وفي وقتٍ كان منتظرا أن تقدم القيادة المستقيلة تفسيرا لما جرى، انتهى المجتمعون بالخروج بقرار واحد، إرجاء كل نقاش جدّي وعميق عن أسباب اندحار الحزب في الانتخابات إلى حين انعقاد المؤتمر الاستثنائي الذي سيعقد قبل نهاية الشهر المقبل (أكتوبر/ تشرين الأول)، لانتخاب قيادة جديدة.

وبعيدا عن أسباب الانتكاسة التي أصابت الحزب الذي شغل الناس وملأ دنيا السياسة في المغرب طوال العقود الماضية، وسبق أن بيّن الكاتب بعض أسبابها في مقال الأسبوع الماضي في «العربي الجديد»، فإن أهم ما سيشغل مناضلي الحزب والمتعاطفين معه، والرأي العام داخل المغرب وخارجه، هو مستقبل هذا الحزب والمآل الذي يمكن أن يؤول إليه. هل سينكمش ويعود إلى حجمه الطبيعي، ويصبح رقما عاديا داخل المعادلة السياسية؟ أم أنه سيتفتّت إلى أحزاب وتيارات سياسية تتنازع، حتى تفشل فتذهب ريحها سدى؟ أم أنه سيعيد قراءة ما حصل بعين نقدية، ويعيد بناء ذاته من الداخل، ليعود قويا كما كان؟

لقد شكّل حزب العدالة والتنمية ظاهرة سياسية بالمقاييس المغربية، تجلت في صعوده السريع في ظرف زمني قياسي، حتى تحوّل إلى أكبر قوة سياسية في البلاد، وسقوطه المفاجئ والمدوّي في ليلة واحدة من القمّة إلى القاع، ما زاد هذه الظاهرة غموضا، وبالتالي صعوبةً، في قراءة تحولاتها وتقلباتها المفاجئة وتفسيراتها.

وإذا ما حاولنا استقراء المستقبل الذي ينتظر هذا الحزب، يبدو أن ثمّة ثلاثة سيناريوهات محتملة لما يمكن أن يكون عليه هذا المستقبل، بعد استيعاب الحزب وقيادته دروس هزيمته القاسية: الأول، أن يتحوّل الحزب إلى رقم عادي داخل المعادلة السياسية المغربية، ويصبح همّه الأول هو الحصول على المقاعد من أجل ضمان حضوره السياسي، واستفادته من مغانم هذا الحضور، وسيجد هذا الاتجاه من يدافع عنه داخل الحزب من أعضائه الذين استفادوا من وجود الحزب في مراكز السلطة طوال عقد.

ويبدو هذا السيناريو الأقرب إلى التحقق لأنه لا يتطلب كلفة سياسية أو نضالية كبيرة ممن سيراهنون على دفع الحزب إلى تبنّيه. الثاني، أن تؤدّي الخلافات داخل صفوف الحزب، خصوصا بين الشباب المنتقد وهيئته الدعوية «التوحيد والإصلاح»، من جهة والاتجاه البراغماتي داخل الحزب الذي ما زال يمنّي النفس بالعودة إلى مغانم السلطة وامتيازاتها، إلى تشظّيه سواء من خلال ظهور تياراتٍ متصارعةٍ داخله أو انشقاق صفوفه، وخروج أحزاب من داخله، وهذه لعنة أصابت أحزابا مغربية كثيرة أدّى عدم انفتاحها على الآراء المنتقدة من داخلها، وتغليب الخلافات السياسية ذات الطبيعة الشخصية، إلى إضعافها وتفتتها.

والحال أن الحزب يمر، منذ فترة غير قصيرة، بحالةٍ من الانقسام الداخلي غير المعلن بين قياداته وجناحه السياسي والدعوي. الثالث، أن يمارس الحزب نقدا ذاتيا حقيقيا وقاسيا لقراءة الأخطاء التي أدّت به إلى المآل الذي آل إليه، ويعيد النظر في أطروحاته السياسية واستراتيجيته النضالية التي كانت تقوم على مقاربة «الإصلاح من الداخل»، ولم ينجح في تنزيلها وهو في أوج قوته عندما كان في السلطة، فكيف سيكون حاله وهو في المعارضة وفي أضعف وضع منذ وجد.

وأكبر سؤال سيواجه الحزب في مؤتمره الاستثنائي المقبل يتعلق بمدى قدرته على تقديم تقييم موضوعي لمدى صواب هذه المقاربة ونجاعتها، وما الذي حققه الحزب أو فعله من أجل تفعيلها على أرض الواقع، بعيدا عن الديماغوجية والشعبوية اللتين طبعتا خطابات قياداته الحالية والسابقة المسؤولة عن اندحاره.

ولكن أكبر تحدٍّ سيواجه الحزب في وضعه الراهن مستقبلا مدى سرعة تجاوبه مع واقعه الجديد الذي وجد فيه نفسه، فالحزب الذي قاد الحكومة لولايتين متعاقبتين، ورأس بلديات المدن الكبيرة، تجربته في المعارضة من داخل المؤسسات قصيرة، بدأت منذ دخل البرلمان أول مرة عام 1997 حتى توليه الحكومة عام 2011، فهي لا تتجاوز 14 سنة لم يحقق فيها الحزب تراكماتٍ كبيرة.

وإذا أراد تفعيل مقاربة «الإصلاح من الداخل»، بما أنه لا بديل له عنها، عليه أن يفكّر في الوسائل التي تجعل هذه المقاربة فعالة.

والحال أن أذرع الحزب في أوساط المجتمع والنقابات هي أضعف من أن تمارس الضغط المطلوب من داخل الشارع لإسناد أي مبادرةٍ لإصلاح من الداخل. يضاف إلى ذلك مدى قدرة خطاب الحزب السياسي والقيمي على استعادة مصداقيته لدى شرائح واسعة من المجتمع، صدّقت شعاراته وجرّبت وعوده، فكانت النتيجة تصويتها العقابي ضده في الانتخابات أخيرا.

ويبقى مستقبل هذا الحزب مرتبطا، إلى درجة كبيرة، بالتحوّلات الإقليمية والدولية التي عجّلت وصول أحزاب الإسلام السياسي إلى السلطة في أكثر من دولة عربية، وأمام الانتكاسات التي منيت بها هذه التجارب في الدول التي كانت شاهدة على بروزها، سواء بسبب أخطاء أصحابها أو بفعل عمل الثورات المضادّة التي لم تتوقف قط منذ فترة «الربيع العربي»، فإن عودة تيار الإسلام السياسي قويا كما كان تحول دونه عدة عوامل ذاتية وموضوعية. ويبقى أكبر تحدٍّ أمامه استعادة ثقة الناس في خطابه وشعاراته، خصوصا في الدول التي خاب ظن شعوبها في حكمه.

وبالنسبة لـ«العدالة والتنمية» المغربي، وكيفما كانت الأجوبة التي سيقدّمها مؤتمره الاستثنائي المرتقب لتفسير سقوطه المفاجئ والمدوي، وكيفما كانت القيادة الجديدة التي سيختارها لترميم صورته وإعادة بنائه من الداخل، فإن استعادة ثقة المواطن في خطابه ستتطلب قدرة كبيرة على الإقناع، وأكثر من ذلك ممارسة أقسى درجات النقد الذاتي، لمحو عقد من التضليل والخداع واستغباء عقول الناس البسيطة، وهذه ليست مهمة بسيطة.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> أكبر تحدّ سيواجه الحزب في وضعه الراهن مستقبلاً مدى سرعة تجاوبه مع واقعه الجديد الذي وجد فيه نفسه

> استعادة ثقة المواطن في خطاب الحزب ستتطلب قدرة كبيرة على الإقناع، وممارسة أقسى درجات النقد الذاتي

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads